

الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في ليبيا بين أزمة الدولة والانشقاقات المجتمعية (دراسة تحليلية سوسيولوجية تاريخية)

أ.د. حسين سالم مرجين - ليبيا

قسم علم الاجتماع - جامعة طرابلس

mrghinhussein@yahoo.com



الملخص

أنقسامها فإن الفضاءات العمومية تصبح مجالاً رحباً للحركات الاحتجاجية، ليس في المدن الكبرى فحسب، بل يمتد ليشمل العديد من المدن والقرى الصغيرة، كما أنه في الوقت نفسه لم ينتج عنه غياب المؤسسات التي استمدت شرعيتها من ديناميكية الشبكات الاجتماعية، فنجاح أي احتجاج اجتماعي مرهون بالدرجة الأولى على عمليات القبول والتأييد والاستقطاب والقبلي، فالمجتمع القبلي كان وما زال أقوى من السلطة المركزية.

الكلمات المفتاحية: المجتمع القبلي - الحراك المجتمعي - السلطة المركزية - الوعي المجتمعي.

تسعي هذه الدراسة إلى مناقشة موضوع الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في ليبيا، من خلال مقارنة سوسيولوجية تاريخية، إذ استطاع الحراك المجتمعي في ليبيا (٢٠١١م) تفكيك وإسقاط بنية السلطة المركزية الحاكمة، وخلق واقعاً جديداً على المستوى السياسي والاجتماعي، وذلك بعرض عدد من التساؤلات أهمها: ما دور وطبيعة الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في المجتمع الليبي؟ وهل عمليات القبول والتأييد للحركات الاحتجاجية والاجتماعية في المجتمع الليبي مرهون باستقطاب القبيلة؟ وبينت الدراسة إن غياب الدولة أو السلطة المركزية أو ضعفها أو

abstract

This study seeks to discuss the issue of protest and social movements in Libya, where the social mobility in Libya 2011 dismantled and overthrew the structure of the central ruling power, and created a new reality at the political and social level, By asking a number of questions, the most important of which is: What role and nature of protest movements and social in the Libyan society? Are the processes of acceptance and support of the protests and social movements in the Libyan society depends on the polarization of the tribe? The study shows that the absence or weakness of the state or central authority, public spaces become a broad area of protest movements, not in the major cities, but extends to many cities and small villages, and at the same time did not result in the absence of institutions that derived their legitimacy from The dynamics of social networks, the success of any social protest depends primarily on the processes of acceptance, support, polarization and tribal, tribal community was and still stronger than the central authority.

key words: Tribal community- Community mobility- Central Authority- Community awareness

المقدمة

التي أصبحت أكثر ضرورية مع تنامي عمليات العنف، والمطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية والحياتية الملحة، والخدمات الاجتماعية، مثل: الصحة، والتعليم، ومكافحة الفساد، مستفيدة من مناخ الحرية، وضعف مؤسسات الدولة، كما تزامن ذلك مع توسع دائرة الاحتجاجات لتمييز بعضها بالاستقطاب القبلي، ومن هنا تبرز أهمية الموضوع في كونه حوّل ظاهرة الحركات الاحتجاجية والحركات الاجتماعية إلى موضوع معرفة سوسيولوجية، تهدف إلى أن يفهم النشاط الاجتماعي بالتفسير لكي يشرح فيما بعد سبب تطور هذا النشاط ونتائجه^(١)، وقد أسهمت أشكال الاحتجاجات المجتمعية في تبديل الصورة النمطية للمجتمع الليبي، فبرزت مفاهيم جديدة عن المجتمع الليبي بعد سقوط الكثير من المفاهيم التي كانت سائدة عنها بمعان وتفسيرات جديدة بالتالي

شهدت ليبيا عام (٢٠١١م) حراكاً مجتمعياً استطاع تفكيك وإسقاط بنية السلطة المركزية الحاكمة، وخلق واقعاً جديداً على المستوى السياسي والاجتماعي، وذلك انطلاقاً من مجال المجتمع الافتراضي إلى مجال المجتمع الواقعي، مستفيداً من تطبيقات الويب التفاعلية، خاصة في مجال التهيئة، والتنظيم، والتأييد، والحشد، فأصبحت بعض تلك التطبيقات التفاعلية أداة احتجاجية ضد سياسات وممارسات النظام السياسي السابق مما حرك نوعاً ما الركود والسكون المجتمعي، لتعطي بذلك صورة غير مسبوقة عن أهمية الفعل الجماعي في إحداث التغيير، فبرزت الحركات الاحتجاجية وأشكالها المختلفة كفاعل جديد، إذ تميزت بوجود تنوع في مجالات فضاءاتها وتعدد الهويات، فضلاً عن تمسكها بالمطالب الفئوية والاجتماعية لمن تمثلهم، وتأثيرها في بعض الأحيان على صانع القرار، وارتبطت بعض تلك الاحتجاجات بالمطالبة بتحسين الأوضاع الأمنية

(١) جوليان فرويد، سوسيولوجيا ماكس فيبر، ترجمة: جورج أبي صالح، (بيروت: مركز الإنماء القومي)، ص ٤٨.

التساؤلات

يمكن تحديد جملة من التساؤلات أهمها:

- ١- ما طبيعة الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في المجتمع الليبي؟
- ٢- ما العوامل التي أثرت في طبيعة وتكوين الحركات الاحتجاجية والاجتماعية، وشكلت تصوراتها ورسمت فضائها في المجتمع الليبي؟
- ٣- هل عمليات القبول والتأييد للحركات الاحتجاجية والاجتماعية في المجتمع الليبي مرهون باستقطاب القبيلة؟
- ٤- ما مستقبل الحركات الاحتجاجات والاجتماعية في المجتمع الليبي؟

المنهجية

تنطلق هذه الورقة من مقارنة سوسيولوجية تاريخية ترى أن فاعلية وقوة الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في المجتمع الليبي مرهونة بشكل كبير على مسألة استقطابها للمجتمع القبلي، كون المجتمع القبلي في ليبيا كان ولا يزال أقوى من السلطة المركزية، فهو نظام متماسك وله من الروابط الداخلية الخاصة به ما يميزه عن روابط السلطة، وتقيه من مسألة الانهيار أو الاهتزاز فهو يستمد قوته من مضمون نظام القرابة «العصبية»، كما يمتلك هذا المجتمع نظاماً قيمياً يحميه من أي مخاطر أو تهديدات قد يتعرض لها، بالتالي لا يضره زعزعة أو إزاحة السلطة أو سقوط حاكم، في حال تأييد الحركات الاحتجاجات والاجتماعية، طالما أن مضمون قيمه ومرجعياته محفوظة، فالحراك المجتمعي - كحركة احتجاجية- والتي حدثت في ليبيا العام (٢٠١١م)، أدت إلى سقوط السلطة التي تعني بالضرورة سقوط مؤسسات الدولة -لأن كلاهما واحد بالنسبة للحالة الليبية- فبرزت من ثم أزمة سقوط الدولة إلا أنه في الوقت نفسه لم ينتج عنها غياب مؤسسة القبيلة، إذ قامت هذه المؤسسة

سيتم التركيز على الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في مرحلة ما بعد (٢٠١١م)، فهوامش الحريات الفردية والجماعية اتسمت خلال هذه المرحلة بالتوسع إلى حد ما، فضلاً عن المناخات التي كانت مواتية من حيث تقلص قوة مؤسسات الدولة، لصالح استقطاب القبيلة، فضلاً عن إسهامات تقنيات الويب (٢,٠) في عمليات التعبئة المتنوعة سواء أكانت ذات الأشكال المادية أم الرمزية، كما أصبح هناك العديد من الحركات الاحتجاجية المرتبط كل منها بسياقها الخاص وبظروفها وحيثياتها، وتحاول هذه الورقة التطرق إلى دور وطبيعة الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في المجتمع الليبي (من خلال مطالعات متأنية وتأمل عميق)، وكذلك التركيز على العوامل التي أسهمت في نشوء تلك الحركات في المجتمع الليبي، بالمقابل يبدو أن الدراسات السوسيولوجية المتعلقة بالحركات الاحتجاجية نادرة، ولا تكاد تذكر في سياق المجتمع الليبي، وهو أمر مفهوم لعدة أسباب، لعل أهمها: كون هذه الموضوعات تعد من الموضوعات المحرم التطرق إليها في ظل النظام السياسي السابق، مما خلق نوعاً من الانقياد والتسليم لدى بعض الباحثين نحو موضوعات بعينها، من ثم الابتعاد عن هذه الموضوعات.

كما تبرز أهداف هذه الورقة العلمية وفقاً لجملة من الاعتبارات الآتية:

- تسليط الضوء على أهداف وأسباب الحركات الاحتجاجية والاجتماعية.
- توضيح المحددات التي ارتكزت عليها الحركات الاحتجاجية والاجتماعية.
- الولوج إلى عمق الأحداث بغية توسيع دائرة المعرفة.
- محاولة التنبؤ بمجريات الحركات الاحتجاجية والاجتماعية من خلال إعمال المخيلة السوسيولوجية.

بانشقاقات مجتمعية عن السلطة المركزية من خلال عمليات التحول باتجاه قبول وتأييد الحراك المجتمعي، فحافظت هذه المؤسسة القبلية على تماسكها من خلال الولاءات والتضامانات القبلية كونها نسق تضامني يطفو دائماً على السطح في حال وجود أي مخاطر تواجه المجتمع، وتتوقف قوة وفاعلية الحركات الاحتجاجية ككتلة متضامنة ومقاومة للسلطة المركزية بمدى حصولها على الاستقطاب القبلي ليصبح لهذه المؤسسة الدور المحوري في زعزعة أو سقوط السلطة، وهذا يدعونا إلى التأكيد على جدلية العلاقة بين قوة وفاعلية أي حركات احتجاجية واجتماعية في ليبيا وبين مسألة تحول المجتمع القبلي باتجاه قبول وتأييد تلك الحركات، وفي ضوء هذا المنهج كان لزاماً القيام بالآتي:

أ. محاولة رصد أهم المحطات التاريخية لمعرفة جدلية العلاقة بين الحركات الاحتجاجية والاجتماعية والمجتمع القبلي، وهو ما يفيد في التحليل السوسيولوجي التاريخي.

ب. استخدام مفهوم السلطة المركزية للدلالة على النظام السياسي الحاكم في المجتمع.

ت. استخدام مفهوم المجتمع القبلي للدلالة على العيش والتواصل وفقاً لمعيار القرابة والنسب، إذ يتولد لدى أفراد المجتمع الإحساس الكامل بالترابط والتكافل والتماسك والالتحام ككتلة متضامنة، كما أن الطاعة السياسية مبنية على أساس طاعة الفرد لرئيس القبيلة.

ث. استخدام مفهوم الحراك المجتمعي للدلالة على التغيير الحاصل في المجتمع الليبي والتي أدت إلى سقوط النظام السياسي السابق، كما أن استعمال مفهوم الحراك المجتمعي سوف يحمل مضامين نابعة من خصوصياته، «ونقصد بالحراك المجتمعي هنا القدرة على الفعل لبعض أفراد المجتمع بالانتقال بالمجتمع من حالة السكون إلى حالة التغيير، كما أن الذين قاموا بالحراك

هم مجموعة أفراد قاموا بعمليات حشد وتنظيم أنفسهم والتحدث بصوت واحد وهو السعي إلى إسقاط النظام منطلقين من كون «الشعب يريد تغيير النظام»^(٢).

ج. استخدام مفهوم انشقاقات مجتمعية بمعنى حدوث تحوّل أو تبدل للمجتمع القبلي في الاعتراف بشرعية السلطة المركزية، وحدث قطيعة معها، والانضمام نحو الحركات الاحتجاجية والاجتماعية والاعتراف بشرعيتها.

وتم تقسيم الورقة العلمية إلى أربعة محاور رئيسية، سنحاول من خلالها الولوج إلى إجابات محددة للسؤال المعروضة، والمحاور هي:

١. طبيعة الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في المجتمع الليبي.

٢. العوامل التي أثرت في طبيعة وتكوين الحركات الاحتجاجية والاجتماعية، وشكلت تصوراتها، ورسمت فضائها في المجتمع الليبي.

٢. عمليات القبول والتأييد للحركات الاحتجاجية والاجتماعية في المجتمع الليبي مرهون باستقطاب القبيلة.

٤. مستقبل الحركات الاحتجاجات والاجتماعية في المجتمع الليبي.

المحور الأول: ما طبيعة الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في المجتمع الليبي؟

قبل الولوج إلى تحديد طبيعة الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في المجتمع الليبي؛ نحتاج تحديد المفاهيم المستخدمة في هذه الورقة، ولعل أهم تلك المفاهيم هو مفهوم الحركات الاجتماعية، والحركات الاحتجاجية، والهدف من هذا التحديد والتعريف هو القيام بعمليات ضبط مفاهيمي، كون

(٢) حسين سالم مرجين، آفاق سوسيولوجية على متن الحراك المجتمعي العربي، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد ٩، العدد ٢، ٢٠١٦م، ص ١٧٠.

ذلك يُسهل على القارئ فهم المقصود من استخدام المفاهيم المعروضة، بناءً عليه، فإنه سيتم تبني تعريف للمفهومين حسبما عرضه عمرو الشوبكي في كتابه (الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي) كونه الأقرب إلى تصور هذه الورقة.

١- مفهوم الحركات الاجتماعية نعني بالحركات الاجتماعية الجهود المنظمة التي تبذلها مجموعة من المواطنين كممثلة عن القاعدة الشعبية بوصفها فاقدة للتمثيل الرسمي بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، والهياكل القائمة لتكون أكثر اقتراباً من القيم التي تؤمن بها الحركة، كما أن دورة حياة الحركات الاجتماعية تمر بمراحل، أهمها مرحلة الاحتجاج؛ وذلك بغية كسب المزيد من المؤيدين^(٣).

٢- مفهوم الحركات الاحتجاجية: «نعني بالحركات الاحتجاجية أشكالاً متنوعة من الاعتراض، تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض، أو لمقاومة الضغوط الواقعة عليهم، أو الالتفاف حولها^(٤)».

إن الهدف الذي نسعى إليه في الصفحات القادمة هو محاولة تشخيص وفهم وتفسير طبيعة الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في المجتمع الليبي، فابن خلدون يقول: (فهم الحاضر لا يتم إلا في ضوء فهم الماضي، فالتاريخ هو علم إنساني اجتماعي، وفي الوقت نفسه هو سجل حافل لتاريخ المجتمعات البشرية، في حين أن علم الاجتماع يهتم بالماضي لكي يفسر به الحاضر، وكلاهما (الماضي والحاضر) يعملان من أجل وضع صورة تنبؤية للمستقبل، بالتالي فإن اكتشاف الدلائل والمضامين

(٣) ينظر: عمرو الشوبكي وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، (مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن). ط ٢. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: ٢٠١٤)، ص ٤١.

(٤) عمرو الشوبكي، وآخرون، ص ٤٢.

التاريخية سيؤدي بدون شك إلى فهم طبيعة المجتمع، إذ تظهر هناك حاجة إلى وقفة سوسيو تاريخية بغية تشخيص وفهم وتفسير طبيعة الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في المجتمع الليبي، وضمن هذا السياق، قسم الباحث المراحل التي مرت بها الحركات الاحتجاجية إلى أربع مراحل، هي:

- مرحلة النظام الملكي ١٩٥١-١٩٦٩ م.
- مرحلة نظام القذافي ١٩٦٩-٢٠١١ م.
- مرحلة ما بعد ٢٠١١م-٢٠١٤ م.
- مرحلة ٢٠١٤-٢٠١٧ م.

يمكن القول بأننا عندما نقبل أوراق مؤرخينا، نكتشف أن معظم الحركات الاحتجاجية تبدأ في المجتمع الليبي (الذي يغلب عليه الطابع القبلي) في العادة رفضاً للسلطة المركزية في «طرابلس»، بسبب بعض السياسات أو الممارسات أو الإجراءات الاستبدادية من السلطة المركزية، فتصبح هذه الاحتجاجات ناراً في الهشيم في حال حصولها على تأييد قبلي، كون غالبية المجتمع الليبي، تعيش وتتواصل وفق معيار القرابة والنسب (العائلة فالعشيرة فالقبيلة)، ويتولد لدى أفراد البيت الواحد الإحساس الكامل بالتكافل والتماسك والالتحام، ومن ثم فإن الانضمام للحركات الاحتجاجية يعتمد بشكل كبير على مسألة الانتماء القبلي، وهذا الترابط في الحركات الاحتجاجية يعطينا صورة عن مدى العلاقة الاجتماعية بين أفراد المجتمع والعائلة في مجتمع كتلة متضامنة، فبنيت الطاعة السياسية هذه على أساس طاعة الفرد لرئيس القبيلة، ويعد هذا النوع من الترابط بين أفراد العائلات والقبائل نوعاً من التكامل الآلي كما حدده علماء الاجتماع في العصر الحديث، وهذا التكامل هو عامل قوي من عوامل سرعة انتشار الحركات الاحتجاجية في المجتمع الليبي، كما يقل هذا الترابط في المدن لتظهر روابط الجيرة، وهم أبناء الحي أو الشارع

أو الزنقة الواحدة، خاصة في مدينتي طرابلس وبنغازي، وأسهمت التحالفات القبلية في المجتمع الليبي إلى حد كبير جداً في حصول عامل التأييد والمناصرة للحركات الاحتجاجية، وتسمى هذه التحالفات بالصفوف، وهذه الصفوف ظهرت كأحلاف بين المجتمع الليبي، سواء أكان في المدن أم في الدواخل، وأهم هذه الصفوف، هو صف يوسف شداد في جنوب تونس وغربي طرابلس، وصف البحر، والصف الفوقي في شرق وشمال طرابلس، وصف القبلة وفزان^(٥)، بالتالي فإن ما يميز المجتمع الليبي في حالة التجزؤ السياسي وفقدان السلطة المركزية بحسب وجهة نظر محمود أبوصوة «هو قدرة الليبيين على تسيير حياتهم الاقتصادية والسياسية ضمن شبكات اجتماعية تمتد من شمال البلاد إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها، والمسألة هنا لا تتعلق بالمجتمع الأهلي رغم أهميته في تنظيم العلاقات البنينية داخل المدن والقرى، وإنما لما لها من علاقة بدور الشبكات الاجتماعية في توطيد العلاقات المتنوعة والمعقدة على المستويين المحلي والدولي، فغياب الدولة أو السلطة المركزية في تاريخ المجتمع الليبي لم ينتج عنه غياب المؤسسات التي استمدت شرعيتها من ديناميكية الشبكات الاجتماعية^(٦)»، ولعلي هنا أخطر بالابتسار الذي يحدثه أي اختصار، وأقول أن المجتمع القبلي في ليبيا كان وما زال أقوى من السلطة المركزية.

لقد شهد المجتمع الليبي العديد من الحركات الاحتجاجية نتيجة لاستبداد وظلم بعض الحكام، فضلاً عن قلة أو ندرة الثروات الاقتصادية، كما انتقلت بعض الحركات الاحتجاجية في المجتمع

(٥) على حميدة عبداللطيف، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، الطبعة الثانية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: سلسلة أطروحات الدكتوراه: ١٩٩٨) ص ٨٢.
(٦) محمود أبوصوة، مدخل لتاريخ ليبيا العام-جدلية المجال والهوية، (طرابلس-ليبيا: دار الرواد، ٢٠١٢)، ص ٤٧١-٤٧٢.

الليبي لتصبح حركات اجتماعية، وتميزت بقدر معين من القيادة، والتنظيم، والاستمرارية، مثل: حركة عبدالجليل سيف النصر، وحركة غومة المحمودي، وكانت تلك الحركات في بداية تكوينها عبارة عن حركات احتجاجية نتيجة لسياسات السلطة المركزية في طرابلس، ثم لم تفتأ أن أصبحت تلك الاحتجاجات عبارة عن حركات اجتماعية نتيجة امتلاكها عناصر التنظيم، والقيادة، والاستمرارية، فضلاً عن حصولها على عامل مهم وهو التأييد، والحشد، والتفاف وانضمام عدد كبير من أفراد المجتمع «القبلي» حول تلك الحركات ومناصرتها، وعبرت تلك الحركات عن وجود وعي وقناعة بوجود خلاف مع السلطة المركزية آنذاك من خلال عدم الحصول على الحقوق والمطالب، وحاولت تلك الحركات الاجتماعية في مراحل لاحقة من تطورها إلى السعي نحو الوصول إلى الحكم، كما برزت في المجتمع الليبي بعض الحركات الاجتماعية الدينية ذات الطابع السلمي، مثل: الحركة السنوسية التي يمكن القول بأنها كانت قائمة على التأكيد على الهوية الإسلامية للمجتمع الليبي، فساهمت هذه الحركة في بلورة وعي جمعي شمولي، كما يمكن القول بأنها نجحت في التأثير على المجتمع الليبي «القبلي» آنذاك.

■ مرحلة النظام الملكي ١٩٥١-١٩٦٩م:

خلال مرحلة الحكم الملكي (١٩٥١-١٩٦٩م)، سمحت السلطة للأفراد بالخروج والتعبير بمظاهرات احتجاجية؛ وذلك بعد الحصول على إذن وتراخيص من وزارة الداخلية، وكانت الوزارة تمنح الموافقة لبعض الاحتجاجات لتكون تحت إشرافها، في حين كانت ترفض في بعض الأحيان الأخرى منح تراخيص لبعض الاحتجاجات، مما يؤدي في بعض الأحيان أيضاً إلى خروج تلك الاحتجاجات دون الحصول على تراخيص، فخلال الستينيات من القرن الماضي، بدأ الوعي القومي «العربي» يتطور لدى أفراد المجتمع

الليبي خاصة في المدن الكبرى مثل: طرابلس، وبنغازي وبشكل خاص في صفوف الطلاب والعمال، وذلك مع انتشار للأفكار والتيارات القومية العربية مثل: التيار الناصري، والتيار البعثي، فبدأ المجتمع يكتشف مخاطر النظام الفيدرالي^(٧) في عملية التضامن والوحدة الوطنية، فضلاً عن مخاطر وجود القواعد الأجنبية في ليبيا، كما ارتبط ذلك الوعي المجتمعي بالقضايا العربية، وبشكل خاص الثورة الجزائرية، والقضية الفلسطينية، ومن ثم بدأ هناك تأثير لهذا الوعي المجتمعي على هوية الاحتجاجات، فأصبحت جلها ذات مطالب سياسية إلى جانب بعض الاحتجاجات المطالبية المرتبطة بزيادة الأجور وتعديلها، وفي هذا الصدد استطاعت الاحتجاجات العمالية على وجه الخصوص الانتقال من مجرد حركات احتجاجية مطلبية إلى حركات اجتماعية منظمة بلغت مكانة عالية من توحيد الصفوف والقيادة والتنظيم، فتم تأسيس اتحاد عمالي يضم عدد من النقابات العمالية تحت مسمى (الاتحاد العام الليبي للشغل)^(٨)، واستطاع هذا الاتحاد الوليد الدفاع عن حقوق العمال من زيادة الأجور، والضغط على السلطة المركزية آنذاك من أجل إصدار تشريعات تحفظ حقوق العمال، فكان سلاح الاضراب هو السلاح القوي الذي استطاع الاتحاد استخدامه من أجل الضغط على السلطة السياسية لتنفيذ مطالبه، ولعل أبرز الاضرابات التي نفذها الاتحاد، هي: اضراب ١٩٥٥/٤/٢٥، وضراب ١٩٥٥/٧/١١، بشأن المطالبة بتطبيق العطلة الأسبوعية، وإضراب ١٩٦١/٩/١٠ بشأن تعديل الأجور حيث كانت حركة

البلاد تشل مع كل اضراب يتم تنفيذه، وذلك في جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية مما يؤدي إلى رضوخ السلطة لمطالب الاتحاد العام الليبي للشغل^(٩)، وطوال سنوات ١٩٥٢-١٩٦١ استطاعت الحركة العمالية الاجتماعية أن تفرض وجودها على السلطة السياسية، حتى قيل أن الحركة العمالية في ليبيا ما هي إلا حزب سياسي غير معلن وهي الفئة المؤهلة لأن تتحول إلى حزب سياسي إذا سمحت الحكومة بذلك^(١٠) إلا أن قلة الوعي النقابي العمالي، وعدم قيام الاتحاد نحو وضع برنامج لتثقيف العمال وإحساسهم بالدور المناط بهم في بناء المجتمع، والدفاع عن حقوقهم - انعدام التفاعل بين القاعدة والقمّة في الحركة العمالية، فضلاً عن انحصار عمل الاتحاد في المدن الكبرى مثل: طرابلس، وبنغازي أدى إلى تقلص دوره وذلك مع صدور قانون العمل عام ١٩٦٢، إذ حل القانون المذكور الاتحاد الليبي للشغل، وفتح باب التسجيل أمام النقابات فقط، وهو ما جعل الاتحاد العام ينهي دوره كقوة سياسية واجتماعية.

شهدت مدن بنغازي، وطرابلس، والزاوية احتجاجات اجتماعية كبرى؛ وذلك خلال الفترة من: ١٣-١٤/١/١٩٦٤، وذلك بسبب سياسات النظام الملكي المهادنة للدول الداعمة «لإسرائيل»، فضلاً عن عدم مشاركة الملك آنذاك في القمة العربية المنعقدة بالقاهرة، فخرجت احتجاجات في بنغازي مطالبة السلطة المركزية بتغيير سياساتها اتجاه الدول الأوروبية الداعمة لإسرائيل، فجُوبت هذه الاحتجاجات بالرصاص من قبل الشرطة، مما أدى إلى تعاطف وتأييد مجتمعي لها، فانتسعت دائرة الاحتجاجات لتشمل مدن طرابلس، والزاوية، مما دفع بالسلطة المركزية بعد عجزها عن مواجهة

(٧) حدد الدستور آنذاك طبيعة الدولة الليبية الناشئة كونها ذات نظام اتحادي - فيدرالي، كما تم إنشاء حكومة اتحادية مركزية للدولة الاتحادية، فضلاً عن حكومات محلية للولايات الثلاث، برقة، وطرابلس، وقران

(٨) كرفاع، المختار الطاهر، الحركة العمالية في ليبيا، ١٩٤٣-١٩٦٩م، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة الدراسات المعاصرة (٥) ليبيا، ط ١، ٢٠٠٠، ص ١٢٨.

(٩) المرجع نفسه، ص ١٢٢-١٤٦.

(١٠) المرجع نفسه، ص ١٥١.

الحزبية^(١١)، كما قام النظام السياسي من جهة أخرى على السيطرة على النقابات والاتحادات العمالية والطلابية كونها أكثر فئات المجتمع التي تتمتع بثقافة الاحتجاج، فضلاً عن كونها الأكثر فعالية في الفضاءات العامة، وعمل أيضاً على تفرغ تلك النقابات والاتحادات من كوادرها الفعالة، والتي قد تتبنى وجهات نظر مخالفة أو معارضة لها، فخلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٥ م شهد المجتمع الليبي عدداً من الاحتجاجات الطلابية ضد بعض قرارات وسياسات النظام السياسي، لعل أهمها احتجاجات شهر يناير ١٩٧٦ م^(١٢)، في جامعتي بنغازي، وطرابلس، والتي

(١١) نصت المادة (٣) من القانون المذكور على أنه: يعاقب بالإعدام كل من دعا إلى إقامة أي تجمع أو تنظيم أو تشكيل محظور بموجب هذا القانون، أو قام بتأسيسه أو تنظيمه أو إدارته أو تمويله أو أعد مكاناً لاجتماعاته، وكل من انضم إليه أو حرض على ذلك بأية وسيلة كانت، أو قدم أية مساعدة له، وكذلك كل من تسلم أو حصل بطريقة مباشرة أو بطريق غير مباشر بأية وسيلة كانت على نقود أو منافع من أي نوع أو من أي شخص أو من أي جهة بقصد إقامة التجمع أو التنظيم أو التشكيل المحظور أو التمهيد لإقامته. ولا فرق في شدة العقوبة بين الرئيس والمرؤوس مهما كانت درجته في الحزب أو التجمع أو التنظيم أو التشكيل أو الفرقة أو الخلية أو ما شابه ذلك» للمزيد أنظر يمكن الاطلاع: القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٧٢، الجريدة الرسمية العدد (٢٩) لسنة ١٩٧٢.

(١٢) خلال شهر إبريل ١٩٧٦ م، ألقى العقيد معمر القذافي خطاباً تحريضياً من أجل السيطرة على الجامعات، من قبل ما أسماهم «قوى الثورة»، وهم مجموعة من الطلبة الموالين للنظام السياسي، حيث ذكر «من الغد تعلن الثورة الشعبية في الجامعات من أقصاها إلى أقصاها... وعلى «قوى الثورة» في الجامعات الليبية أن تفرض وجودها في كل كلية، وأن تحسم المعركة لصالح قوى الثورة في الجامعات ابتداءً من يوم الغد... على «قوى الثورة» كما هي واضحة الآن أن تفرض وجودها في كل كلية في الجامعات الليبية وأن تصفي خصوم الثورة غداً.. ابتداءً من يوم الغد، إما أن تبقى «القوى الثورية» في الجامعات الليبية، وإما أن يبقى اليمين الرجعي البرجوازي المرتد» (السجل القومي، ١٩٧٦، ١٢٠)، ولم يمض على ذلك التحريض سوى يومين، وتحديدًا في ٧ إبريل ١٩٧٦، حتى دخل العقيد معمر القذافي جامعة بنغازي مع الموالين له؛ ليعلن من داخلها عن السيطرة على الجامعة، ودحر أي أفكار مغايرة للنظام، كما أصبح يوم ٧ إبريل احتفال سنوي للنظام على دحره للمعارضين له في الجامعات.

تلك الاحتجاجات إلى اللجوء إلى المؤسسة القبلية، فاستطاعت هذه المؤسسة إنهاء الحالة الاحتجاجية في المجتمع، كما برزت أيضاً خلال مرحلة النظام الملكي احتجاجات ضد النظام الفيدرالي، والتأكيد على وحدة البلاد، واحتجاجات معارضة لوجود القواعد الأجنبية في ليبيا، وكذلك احتجاجات لتدخل السلطة المركزية في الانتخابات البرلمانية وقيامها بحالات تزوير كالتالي حصلت العام ١٩٦٥ م، واحتجاجات عمال النفط، إذ قام اتحاد عمال ليبيا مثلاً: في العام ١٩٦٧ م بدعوة عمال النفط لإضراب عام، واشترط العمال بإعادة ضخ البترول بشرط ألا يذهب إلى أمريكا وبريطانيا، وبشكل عام يمكن القول أن ثقافة الاحتجاجات انحصرت خلال العهد الملكي في فئات الطلاب والعمال؛ إذ تجد هذه الاحتجاجات البيئة الحاضنة لها في المدن، في حين يقل تأثيرها في القرى والدواخل، ولم تستطع اختراق النسيج المجتمعي في باقي المناطق والقرى، كما أن الأثر القبلية التقليدية كانت لا تزال لديها الولاء لشخص الملك، في حين لم تتجح الأثر الجديدة خاصة في المدن مثل: النقابات من الإحلال محل تلك الأثر التقليدية القبلية.

■ مرحلة نظام القذافي ١٩٦٩-٢٠١١ م:

خلال مرحلة حكم القذافي ١٩٦٩-٢٠١١ م عاش النظام السياسي في ظل خوف من وقوع احتجاجات اجتماعية، والخوف من وجود قوى سياسية قادرة على القيادة المجتمعية للجماهير، وعدت السلطة المركزية أن أي احتجاجات اجتماعية تأتي من خارج دائرتها تعد من ضمن الخطوط الحمراء المحرمة، بالتالي تصبح من الأمور المجرمة، وفقاً لسلسلة من التشريعات والقوانين، ويأتي ذلك خوفاً من تحول الاحتجاجات الاجتماعية إلى دائرة الاحتجاجات السياسية، فصدر قانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٧٢ م، بشأن تجريم الاحتجاجات، وقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٧٢ م بشأن تجريم

تركزت مطالبها في حرية الفكر، والتعبير داخل الجامعات، ورفض ممارسات النظام السياسي المتمثلة في فرض الوصاية، والقيود والهيمنة على الاتحاد الطلابي، وإعادة برمجة التدريب العسكري الإجمالي للطلاب بحيث لا يتعارض مع التحصيل العلمي والحياة الأكاديمية، فقامت السلطة باقتحام الجامعات الليبية في بنغازي وطرابلس وذلك بغية تغيير قيادات اتحاد الطلبة، فحدثت مواجهات صاحبها أعمال عنف أدت إلى قيام السلطة بمحاكمة الطلبة المعارضين لها، فصدر بحق البعض منهم حالات إعدام، كما برزت أيضاً في السنوات اللاحقة من عمر النظام السياسي السابق عدد من الحركات الاحتجاجات العنيفة غير المنظمة، والتي تفتقر إلى التنظيم والقيادة والاستمرارية، مثل: احتجاجات المدينة الرياضية ١٩٨٩م، بمدينة طرابلس عندما قامت السلطة بإلغاء مباراة كرة القدم بين الفريق الوطني الليبي والفريق الجزائري؛ إذ استعملت قوات الأمن الرصاص لتفريق المحتجين الغاضبين، وكذلك احتجاجات أهالي مدينة الزاوية العام ٢٠٠٠م، ضد سياسات السلطة المركزية «بالسماح» لبعض الأفارقة بالتعدي على أملاك الليبيين، وكذلك احتجاجات أهالي مدينة بنغازي بتاريخ ٢٠٠٦/٢/١٧م، ضد الرسومات المسيئة للرسول محمد ﷺ، كما أن السلطة المركزية لم تسع إلى دراسة الحركات الاحتجاجية ومعالجة مسبباتها، إنما دأبت على قمع تلك الاحتجاجات بالرصاص، أو محاكمات صورية بعيداً عن المحاكم المدنية، حتى وصلت إلى حد استخدام سياسة العقاب الجماعي لبعض المدن، والقبائل في حال قيام أحد أفرادها بالخروج في احتجاجات اجتماعية، ومن هنا يمكن القول أن الحركات الاحتجاجية الاجتماعية كان يتم التعامل معها كونها مسألة أمنية وليس اجتماعية، وبالتالي يتوجب القضاء عليها، حتى وإن كان سياق الاحتجاج هو سياق يسمح فيه بإمكان التعبير، مثل:

الاحتجاجات ضد الرسومات المسيئة للرسول محمد ﷺ، أو احتجاجات مشجعي كرة القدم، فالاحتجاجات أياً كان نوعها وهويتها، فإنه يُنظر إليها من قبل السلطة كشكل من أشكال المعارضة السياسية تمثل خطراً على استمراره، بالتالي يتوجب القضاء عليها.

لقد بدأت المؤسسة القبلية بالظهور في الحياة السياسية بشكل بارز ومعترف به من خلال قيام السلطة المركزية باستحداث مؤسسة سياسية تحت مسمى «القيادة الشعبية الاجتماعية»، وضمت جُل القبائل الليبية، لتكون هي المرجعية في حال حصول احتجاجات في المجتمع، كما تولى قيادة هذه المؤسسة ضباط عسكريون موالون للنظام، وفي هذا الصدد يقول القذافي «بأن اختيار أفراد هذه المؤسسة يكون من الذين» كلمتهم مسموعة، وإذا قالوا للناس: أخرجوا يخرجون، وإذا قالوا ادخلوا بيوتكم يدخلون...، مثلما أبو الأسرة يقول لأسرته: اخرجوا من هذا البيت، أو ادخلوا هذا البيت، أو تعالوا هنا يصدقوه. «كما بين القذافي بأن هذه المؤسسة تعد أهم مرجعية دستورية»، حيث مارست هذه المؤسسة الضغوط على بعض القبائل من أجل تأكيد دعمها ومساندتها لرأس السلطة، وذلك مع حدوث أي احتجاجات مجتمعية، كما عمدت السلطة المركزية سنة ١٩٩٧م إلى إصدار قانون سمي بـ (قانون ميثاق الشرف)، الذي نصت أحد بنوده على «إنزال عقوبات جماعية على أقارب، وعائلات، وقبائل، وقرى، ومناطق أي شخص يتهم بمعارضته السياسية للنظام، ويمكن أن تشمل هذه العقوبات السجن وهدم البيوت، والتهجير القسري إلى مناطق أخرى نائية»^(١٣)، كما أصبحت الاحتجاجات في عهد القذافي في بعض الأحيان أداة حكومية لتحقيق

(١٣) محامون من أجل العدالة في ليبيا، تقرير حول حرية التعبير في ليبيا شوهد في ٢٤/١٢/٢٠١٧م، في: [http://www.libyanjustice.org/downloads/Publications/sawti-report-\(ar\).pdf](http://www.libyanjustice.org/downloads/Publications/sawti-report-(ar).pdf)

■ مرحلة ٢٠١١م - ٢٠١٤م:

خلال مرحلة (٢٠١١م)، شهد المجتمع الليبي حركات احتجاجية، فكانت بدايتها كما سبق وذكرنا احتجاجات افتراضية، ومن ثم انتقلت إلى احتجاجات واقعية، طالبت بالإصلاح كمرحلة أولى، ومن ثم المطالبة بسقوط النظام السياسي في مرحلة لاحقة، كما اتسمت أيضاً بحضور البعد القبلي، مما يعني وجود حاضنة اجتماعية ترتقي بالحركات الاحتجاجية إلى حالة ثورية، وبالتالي القدرة على الحشد والتأييد، ومن ثم التنظيم والتفاوض مع السلطة المركزية، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل رئيسة وهي:

مرحلة الانطلاق: وهي مرحلة الحركات الاحتجاجية الافتراضية، وذلك من خلال ما يسمى بالمجتمع الافتراضي باستخدام الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، والاستفادة من قدرات مواقع التواصل الاجتماعي التنظيمية، إذ تم تأسيس عدد من الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي، تطالب بضرورة إحداث إصلاح في النظام السياسي، كما تطرقت تلك الصفحات أيضاً إلى الاتفاق على زمان وأماكن تجمع الحركات الاحتجاجية، وكيفية الاستفادة من خبرات الحركات الاحتجاجية في كل من تونس ومصر، وكيفية مواجهة قوات الأمن، فتم تحديد يوم ١٧ فبراير موعداً لانطلاق حركات احتجاجية على الفيس بوك في كل أنحاء البلاد، وذلك قبل أسابيع من انطلاقها على تضاريس الواقع، فأصبح هناك احتجاجات افتراضية ضمت العديد من الأفراد، ووصل في بعض الأحيان إلى عشرات الآلاف من خلال تفاعل اجتماعي رقمي له خصائصه التكنو- اجتماعية^(١٥).

بعض الأهداف السياسية للسلطة نفسها، إذ تقوم بعض مؤسسات السلطة، بالدعوة إلى الاحتجاج بغية الاستنجد برأس السلطة ضد أي سياسات أو قرارات صادرة عن الحكومة، أو المطالبة بالتأكيد بتنفيذ بعض السياسات الداخلية أم الخارجية الصادرة أيضاً من رأس السلطة، وفي العادة تأتي هذه الدعوات من مكتب اللجان الثورية^(١٤)، فكانت الفضاءات العامة تمتلئ بعدد كبير من المحتجين، جلهم من طلبة المدارس والجامعات، وبالإجمال يمكن القول أن الاحتجاجات الاجتماعية في عهد القذافي عبرت في مضمونها عن وجود طرف مهمش، وطرف آخر يقمع، وفي سياق تطور المشهد الاحتجاجي في مرحلة ما قبل (٢٠١١م)، ظهرت في المجتمع الليبي العديد من الحركات الاحتجاجية المطالبة المعبرة عن مطالب بعض فئات، أو احتجاجات بعض المواطنين على قرارات السلطة المركزية، وجاء هذا السماح بعد تبني السلطة الانفتاح والتغيير من خلال عرض مشروع «ليبيا الغد» ولعبت الضغوط الخارجية دوراً في دفع السلطة نحو ذلك السماح، فبرزت خلال هذه المرحلة بعض الاحتجاجات المحددة، مثل: حركة احتجاجات أهالي سجناء أبو سليم، وحركة احتجاجات أهالي الأطفال المصابين بمرض الإيدز، إلا أن هذه الحركات لم تستطع الانتقال إلى أن تكون حركات اجتماعية؛ وذلك لافتقارها إلى العناصر الأساسية من التأييد والحشد المجتمعي، كما أنها لم تتمكن من صياغة تلك الاحتجاجات في رؤية وأهداف محددة.

(١٤) وهو أقرب إلى الحزب الحاكم للنظام القذافي، حيث تصدر عنه توجيهات أو ما يعرف «بالتعميمات» إلى المؤسسات الدولة كافة، والمؤسسات التعليمية بشكل خاص بشأن خروجها في مظاهرات تكون محددة الهدف من قبله.

(١٥) مرجين، حسين سالم، ليبيا من الدكتاتورية إلى الحرية، شركة النيل للإعلان، طرابلس، ٢٠١٢، ص ٢٣.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة الانتقال من حركات احتجاجية افتراضية إلى حركات احتجاجية واقعية، وهي بداية الفعل الاجتماعي، والتي بدأت من خلال التجمع في أماكن محددة مكاناً وزماناً سلفاً، كما ركزت هذه الحركات خلال هذه المرحلة حول الكثير من القضايا مثل: الحرية، والتعددية الديمقراطية، كما صاحب ظهور هذه الحركات الاحتجاجية الكثير من المظاهر، نذكر منها الفنية مثلاً، كظهور أغنيات (الرأي) وهي أغاني حماسية تنادي بحرية التعبير، والعدالة الاجتماعية، ومقاومة الظلم، كما أنها لا تملك سوى بعض المطالب السياسية الجزئية المحددة؛ لأنها اتسمت أساساً بأنها حركات لا يجمعها بالضرورة إطار سياسي موحد أو مرجعية سياسية واحدة، وإن الإصباح ذات أبعاد أخلاقية قيمة في آليات عملها؛ إذ أكدت جلها على سلمية عملها، ورفضها للعنف، ومناداتها بتحقيق مطالبها من خلال القنوات الرسمية، وتنقل هذه الحركات لتشمل أكثر من مدينة وقرية في حالة عدوى شبه عامة حول المطالب نفسها، أما فيما يتعلق بأساليب عمل الحركات الاحتجاجية خلال هذه المرحلة فتمثل بالتظاهرات ورفع الشعارات من جهة، ورفض الانصياع لأوامر النظام، والعصيان المدني، وتحدي السلطات، بل مواجهتها في العديد من الأحيان بالاشتباك المباشر عن طريق استخدام أساليب المواجهة البسيطة من جهة أخرى، في حين حاول النظام السياسي أن يظهر الاحتجاجات وكأنها لا تعدو أن تكون أكثر من أعمال شغب، وانتهاك لحرمة القانون تقوم بها فئة قليلة من المخربين أو المدمنين أو عناصر القاعدة هدفهم إفساد السلم الاجتماعي والإضرار بمصالح الغالبية الذين يتوقون إلى الهدوء والبعد عن الفوضى والولاء للنظام^(١٦).

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة مع ارتفاع وتيرة استخدام القوة من قبل النظام السياسي، وبشكل مفرط في محاولاته الرامية إلى إجهاد تلك الاحتجاجات، وخاصة في مدن مثل: البيضاء، وبنغازي، ومصراتة، والزاوية، والزنتان؛ إذ استطاعت هذه الحركات الاحتجاجية (هذه المرة) اختراق النسيج المجتمعي الليبي^(١٧)، بسبب الحصول على التأييد القبلي لها نتيجة لاستخدام القوة المفرطة من قبل النظام السياسي، فضلاً عن تزايد دعوات المجتمع الدولي للتدخل، وإسقاط الشرعية عن النظام السياسي، والذي استند إلى قرار مجلس الأمن رقمي ١٩٧٠ - ١٩٧٣م، فأصبح العامل الخارجي يقوم بدور الميسر والمحفز للاحتجاجات المجتمعية، مما أسهم في رفع القبول المجتمعي لها لدى مختلف المناطق والقرى في ليبيا، فتجلى ذلك الاختراق في مجموعة البيانات والشعارات والأغاني والكتابات... إلخ، كما أن ما يميز هذه الحركات الاحتجاجية هو طابعها السياسي والمتمثل في شعارها «الشعب يريد إسقاط النظام»، إلا أنها افتقدت لوجود مشروع وطني لماهية التغيير المراد تحقيقه، أو نوعية النظام السياسي البديل، ولكون المجتمع القبلي أقوى من مؤسسات الدولة استطاع هذا المجتمع في مرحلة انهيار السلطة المركزية أن يحيط بالسلطة الجديدة «المكتب التنفيذي» حتى تمر أزمة سقوط السلطة المركزية، فكانت تلك اللحظات مشحونة بالخطر على ليبيا الوطن، فتخطى اعتبار دواعي الوحدة والسلامة الوطنية غيرها من الاعتبارات، ولعل ذلك استنزف الوعي في المجتمع القبلي، بغية تقادي الفتنة والفوضى وانقسام الوطن.

كما اتسمت مرحلة ما بعد (٢٠١١م)، بتفتق وظهور عدد من الحركات الاحتجاجية وبأشكالها

(١٧) المرجع نفسه، ص ٢٦ - ٢٧.

(١٦) المرجع نفسه، ص ٢٥ - ٢٦.

المتنوعة التي استفادت من نصوص الإعلان الدستوري الصادر في ٣ أغسطس ٢٠١١م^(١٨)، الذي فسح مجال الحرية أمامها، فتميزت بتنوع مجالات فضائها وتعدد الهويات، فضلاً عن مطالب ذات بُعد فئوي، وأحياناً قبلي أو مناطقي، ويعد قطاع التعليم أبرز القطاعات التي شهدت تناسلاً مطرداً للحركات الاحتجاجية، أو ما يمكن تسميته بالاحتجاجات السوسيو مهنية، في حين تمحورت مطالب بعض الاحتجاجات الأخرى حول الأمور الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الدينية، أو الثقافية، كما أصبح هناك تأثير واضح لتلك الاحتجاجات على السلطة المركزية، فأصبحت بعض تلك الاحتجاجات أقرب إلى جماعات ضغط تدفع بالسلطة المركزية نحو مراجعة بعض سياساتها وتوجهاتها وممارساتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والدينية... إلخ، إذ تتميز جماعات الضغط عن الحركات الاجتماعية بكون أهدافها محدودة، إذ إنها لا تستهدف إحداث تغيير عام في النظام الاجتماعي حسبما يؤكد رادولف هيربل، بقدر ما تسعى إلى استصدار قرارات لصالح جماعة معينة^(١٩)، في حين استطاعت بعض الحركات الاحتجاجية الانتقال كمؤسسات المجتمع المدني، لكنها اتسمت بعدم استمرارية أنشطتها، وتأثيرها المجتمعي، كونها كانت في حاجة إلى وجود مصادر لتمويل برامجها وأنشطتها، فبرزت مثلاً: مؤسسات العام ٢٠١١م، مثل: «جمعية رعاية موظفي الكهرباء»، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجمعية الرابطة الليبيين لضحايا التطهير،

في حين برزت مؤسسات خلال العام ٢٠١٢م، مثل: الجمعية الليبية لحماية المستهلك، ومنظمة العدالة الدستورية من أجل ليبيا، ومنظمة العمل الوطني لحماية الثورة ومكافحة الفساد، وائتلاف ثورة السابع عشر من فبراير، واتحاد مهندسي قطاع النفط الليبي، وتجمع موظفي ١٧ فبراير جامعة طرابلس، ومنظمة ليبيا لحماية أهداف ثورة ١٧ فبراير، وتجمع موظفي السكة الحديدية، واتحاد ١٧ فبراير للبريد والاتصالات، واتحاد طرابلس للنقل البري، واتحاد موظفي المؤسسة الليبية للاستثمار، وائتلاف مراقبي وموظفي مراقبة المالية، ونادي القضاة والنيابة بمحكمة استئناف طرابلس، كما برزت في سنة ٢٠١٤م بعض المؤسسات مثل: جمعية طلبة حرب تشاد، ورابطة أسر شهداء ومفقودي ثورة ١٧ فبراير - ترهونه، ورابطة المتقاعدين بالمصرف التجاري الوطني.

■ مرحلة ٢٠١٤-٢٠١٧م:

تصاعد خلال مرحلة ٢٠١٤-٢٠١٧م، الشعور المجتمعي بالإحباط وذلك بسبب دخول البلاد في حالة حرب أهلية، فكان من نتائج ذلك أن أصبح هناك حكومتان الأولى: في البيضاء، والثانية: في طرابلس، كما بدأ هناك أيضاً برلمانان، الأول: في طبرق، والآخر في طرابلس، وبدأ يظهر أيضاً شعور بالتململ يطفو على السطح المجتمعي، تعبيراً عما كان يدور في الأعماق، فعبّرت عنه بعض الاحتجاجات المطلوبة، مثل: احتجاجات «فدينا»، أي: صبرنا نفذ؛ إذ بدأت الظروف المعيشية وسوء الخدمات العمومية المتمثلة في الانقطاع الطويل للكهرباء، والمياه، وقلة السيولة المالية في المصارف، فضلاً عن تدني النظام التعليمي، والنظام الصحي، كما بدأت تطفو على سطح المجتمع أيضاً حقيقة أخرى، وهي وجود ازدواجية في الحكم، والتي كانت مخفية

(١٨) نصت المادة (١٤) من الإعلان الدستوري على أن «الدولة تضمن حرية الرأي، وحرية التعبير الفردي والجماعي، وحرية البحث العلمي، وحرية الاتصال، وحرية الصحافة ووسائل الإعلام والطباعة والنشر، وحرية التنقل، وحرية التجمع، والتظاهر ولاعتصام السلمي، وبما لا يتعارض مع القانون».

(١٩) إيمان شومان، علم الاجتماع السياسي: دراسة في الحركات الاجتماعية والسياسية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦، ص. ٦٨.

والعسكرية التي أصبحت متسارعة آنذاك، فضلاً عن سعيها نحو كسب داعمين جدد لها.

لقد أصبحت الحركات الاحتجاجية قادرة في كثير من الأحيان على ممارسة التأثير على السلطة المركزية، وهذا متأًت من انقسامها بين حكومة شرقية، وأخرى غربية، فأصبحت تلك الاحتجاجات قادرة في كثير من الأحيان على ممارسة وظائف السلطة، مثل: القيام بالدفع نحو إقالة المسؤولين، أو إقرار بعض القوانين، أو إصدار بعض القرارات، كما استمرت عملية انتقال بعض حركات الاحتجاجات كمؤسسات تابعة للمجتمع المدني، إلا أنها افتقدت إلى عامل التأثير المجتمعي، وبقيت مسميات للمجتمع المدني دون أدنى تأثير، ولعل أهم تلك المؤسسات التي برزت خلال ٢٠١٥م مثل: مؤسسة إنقاذ لإغاثة نازحي بنغازي، وجمعية أبطال تحرير ليبيا لفاقد الأطراف، والاتحاد الليبي الدولي لمكافحة الفساد المالي ورد المظالم، ورابطة أسر المفقودين والمعتقلين والمتضررين تاورغاء لحقوق الإنسان، والجمعية الليبية للمتضررين من حجوزات سيارات الحرس الشعبي، والرابطة الليبية لضحايا التعذيب والإخفاء القسري بدولة الإمارات، في حين برزت أيضاً مؤسسات أخرى سنة ٢٠١٦م مثل: الجمعية الليبية لأعضاء الهيئات القضائية، والجمعية الليبية للمتضررين المساهمين في المصارف الأهلية وشركة الاستثمار الوطني.

كما لم تسلم الحركات الاحتجاجات من حالات الاستغلال من قبل بعض الأطراف المتصارعة على السلطة بدواعي سياسية، أو قبلية، أو اجتماعية، أو دينية، أو غير ذلك، فكانت الفضاءات العمومية في جل المدن والقرى الليبية تغم بشعارات، وصور، وكتابات تنم عن اتجاه تلك الاحتجاجات، فمثلاً: كان ميدان الشهداء بطرابلس فضاءً عمومياً يعج بصور وشعارات أحد التيارات الدينية المتشددة، فكانت

قبل ذلك^(٢٠)، فأصبح دور الميلشيات المسلحة واضحاً في المشهد السياسي، كل ذلك دفع إلى أن تكون جل الاحتجاجات خلال هذه المرحلة ذات طابع مطلبية مرتبطة بصعوبة الأوضاع المعيشية اليومية، فضلاً عن تحسين الأوضاع الأمنية التي أصبحت أكثر ضرورة مع تنامي عمليات العنف، كما تزامن كل ذلك مع توسع دائرة الاحتجاجات من قبل أفراد آخرين من المجتمع متضررين، ووصل الأمر ببعض الاحتجاجات إلى القيام بقفل آبار النفط، أو الموانئ، أو المطارات، أو منظومات المياه المركزية، أو قفل الطرق الرئيسية.

وفي مرحلة ما بعد ٢٠١٤م، برزت العديد من الحركات الاحتجاجية المطالبة المعبرة عن مطالب فئات سوسيو مهنية، إذ أصبح يطلق على بعضها اسم التنسيقيات، فتميزت هذه التنسيقيات بصفتي التنظيم والاستمرارية، فاستطاعت تجميع أعضائها بهدف الدفاع عن أهداف محددة، فشاركت فئات عادة ما تكون عازفة عن المشاركة في الاحتجاجات، مثل: الأطباء، وأساتذة الجامعات، ورجال النيابة والقضاة، ورجال الشرطة، وبالتالي أصبح هناك توطين قيم جديدة في المجتمع، وهو ما يمكن تسميته بنشر ثقافة الاحتجاج، كما برزت في المشهد الاحتجاجي خلال هذه المرحلة أيضاً ظاهرة جديدة وهي ما يسميه باتريك شامبان «التظاهر الورقي»^(٢١)، فأصبح هناك فعاليات احتجاجية تتم من خلال إصدار بيانات ونداءات تستهدف التأثير على بعض القرارات، أو الأحداث أو المواقف السياسية

(٢٠) ذكر عبدالرحيم الكيب أول رئيس وزراء بعد ٢٠١١ في تصريح له متلفز إلى أن فشل الحكومة يرجع أهم أسبابه إلى وجود سلطة عليا في البلاد، ولكنه لم يتجرأ آنذاك على تحديدها.

(٢١) ياكوب، محمود، السياسات الاحتجاجية لدى حركات الأوطر في المغرب، حركة الأساتذة المتدربين نموذجاً، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثالث للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية منعقد في بيروت خلال الفترة من ١٠-١٢ مارس ٢٠١٧م.

تلك الشعارات والكتابات تدعو وتطالب حكومة طرابلس بتقديم المزيد من الدعم للمقاتلين، سواء في بنغازي أم في المنطقة الغربية، وكان أيضاً لا يُسمح بوجود شعارات لغير ذلك التيار، فمثلاً عندما تخرج في بعض الأحيان بعض الاحتجاجات المعارضة لذلك التيار التي تطالب فيه بأفكار معارضة، كان يتم مواجهتها بالرصاص، كما تزايدت في الوقت نفسه عدد الاحتجاجات المطلوبة بصورة متواصلة في جل المدن والقرى الليبية، فأصبحت مفاهيم تحسين الأوضاع المعيشية وتوفير الأمن الكلمات الرئيسية لدى عدد كبير من المحتجين، كما بدأت بعض الحركات الاحتجاجية بالعمل على الاستمرار باستخدام وسائل الضغط لتنفيذ مطالبها، مثل: العمل على قفل الموانئ، أو الآبار النفطية، أو قفل منظومات المياه، أو قفل الطرق الرئيسية، أو قفل مؤسسات حكومية، وأحياناً القيام باختطاف بعض المسؤولين.

إذن ليس غريباً في ظل ضعف السلطة المركزية وانقسامها خلال مرحلة ما بعد ٢٠١٤م، أن تصبح الفضاءات العمومية مجالاً رحباً للحركات الاحتجاجية، ليس في المدن الكبرى مثل: طرابلس وبنغازي فحسب، بل امتدت لتشمل العديد من المدن والقرى الصغيرة التي وصل إليها السخط والتذمر الاجتماعي جراء تردي الأوضاع المعيشية، وتآكل النظام الصحي، والتعليمي، ونظام الخدمات العامة، مما أدى إلى إضعاف وأحياناً أخرى إلى خلخلة «التماسك الاجتماعي»، وأحدث فتوقاً في الروابط الاجتماعية ما بين القبائل، كما استمر إخفاق الحركات الاحتجاجية في الانتقال إلى حركات اجتماعية، كونها لا تزال في دائرة الاحتجاجات المطلوبة ذات البعد الفئوي، أو القبلي، أو المناطقي، ولم تستطع الانتقال إلى دائرة الاحتجاجات السياسية ذات البعد الإصلاحي الشمولي، كما لم تستطع الحركات الاحتجاجية تقديم رؤية سياسية

واضحة ومحددة، فأقصى ما استطاعت فعله في هذا المجال هو التعبير عن حالة عدم الرضا عن الوضع القائم من انقسام السلطة، والحاجة إلى وجود مؤسسات دولة كالجيش والشرطة، كما أنتج هذا الوضع أشكالاً جديدة من الحركات الاحتجاجية ذات التوجه التقسيمي، مثل: حراك برقة، وحراك الأمازيغ، وحراك التبو، وقد أدى هذا الأمر إلى انبثاق حركات احتجاجية أخرى مؤكدة على الوحدة الوطنية للمجتمع الليبي، في حين حاولت بعض الحركات الاحتجاجية الانتقال كمؤسسات مجتمع مدني، لكنها لم تكتسب التأييد المجتمعي وبالتالي فإن السؤال الذي يطفو على السطح هنا: ما أهم العوامل التي أثرت في طبيعة، وتكوين الحركات الاحتجاجية، وشكلت من ثم تصوراتها، ورسمت فضاءاتها في المجتمع الليبي؟

المحور الثاني: أهم العوامل التي أثرت في طبيعة وتكوين الحركات الاحتجاجية والاجتماعية، وشكلت تصوراتها ورسمت فضاءاتها في المجتمع الليبي

عند الحديث عن العوامل التي أثرت في طبيعة الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في المجتمع الليبي، وبشكل خاص خلال المرحلة ٢٠١١ إلى ٢٠١٧م، فإن ذلك ليس بالمهمة السهلة واليسيرة، إذ توجد العديد من العوامل المتشابكة والمعقدة والتي كان لها التأثير في طبيعة وتكوين تلك الحركات ورسمت فضاءاتها في المجتمع الليبي، بيد أننا إذا أمعنا النظر في ملامح الحركات الاحتجاجية، فسوف نتكشف لنا أهم تلك العوامل، وهي:

• تنطلق جل الحركات الاحتجاجية في المجتمع الليبي من وجود فكرة محورية تنطلق منها، فالأفكار كما يقول مالك بن نبي: تصنع الثورات، وتتمحور هذه الفكرة من وجود بعض السياسات والإجراءات والممارسات الصادرة عن السلطة المركزية التي

تتسم بالاستبداد، وتفضي الظلم البين، وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون: إن «الظلم مؤذن بخراب العمران»^(٢٢)، ولعل العولمة وتجلياتها مكنت أفراد المجتمع من الاطلاع على كل ما تقوم به السلطة المركزية من سياسات وممارسات، فأصبحت هذه الأفكار ذات تأثير مجتمعي، إذن هناك علاقة جدلية بين الأفكار والأحداث الاجتماعية والسياسية الحاصلة في المجتمع الليبي، فالأفكار غالباً ما تقوم برسم بدايات التكوين للحركات الاحتجاجية والاجتماعية.

• ضعف السلطة المركزية - أو شيخوخة أجهزة الدولة - يعد ذلك من العوامل التي تشجع على القيام بالاحتجاج، كما أنها تؤثر في طبيعة الاحتجاج من آليات الحشد والتأييد، فكلما تبين وجود ذلك الضعف، يتم كسب ود القبائل والمناطق بهدف العمل على حشد التأييد الاجتماعي، كما أن ذلك يساعد على سهولة انتقال الحركات الاحتجاجات إلى حركات اجتماعية ثورية تدفع نحو التغيير، ولعل أهم مظاهر ضعف السلطة المركزية أو شيخوخة الدولة، هي: الفقر، البطالة، تفشي الفساد والمحسوبية، كما قامت الحركات الاحتجاجية والاجتماعية برسم فضائها في الأطراف، وليس في المركز، فحصلت مثلاً في العام ٢٠١١م، في مدن ومناطق مثل: البيضاء، والزنتان، وبنغازي، والزاوية، ومصراته، حتى وصلت بعد فترة إلى المركز، ومرجع ذلك إلى ضعف السلطة ورجالاتها في الأطراف، وقوته في المركز، بالتالي سيكون للدعوة إلى الاحتجاج في الأطراف لها قبول أكثر من المركز، وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون: «فتقل الحماية إلى تنزل بالأطراف فتتجاسر الرعايا على بعض الدعوة في

الأطراف، ويبادر الخوارج على الدولة من الأعياص وغيرهم إلى تلك الأطراف، لما يرجون حينئذ من حصول غرضهم إلى تلك القاصية لهم، وأمنهم من وصول الحماية إليهم، ولا يزال ذلك يندرج ونطاق الدولة يتضايق حتى تعد الخوارج في أقرب الأماكن إلى مركز الدولة».

• قيام السلطة المركزية بمحاولات الإصلاح والاعتراف الضمني بوجود الحاجة إلى التغيير، فتصبح تلك الفضاءات الإصلاحية مجالاً رحباً لزيادة حدة الحركات الاحتجاجية، وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون: «قد يتبته كثير من أهل الدول ممن له يقظة في السياسة، فيرى ما نزل بدولتهم في عوارض الهرم، ويظن أنه ممكن الارتقاع، فيأخذ نفسه بتلافي الدولة وإصلاح مزاجها، عن ذلك الهرم، ويحسبه أنه لحقها بتقصير من قبله من أهل الدولة وغفلتهم وليس كذلك، فإنها أمور طبيعية للدولة».

• ساعد الانفتاح العالمي وذوبان الحدود وتطور وسائل الاتصال المختلفة كالإنترنت، والفضائيات، والهواتف النقالة، والسريعة المذهلة في تطورها، ووصولها إلى فئات المجتمع كافة، كل ذلك أسهم في سهولة تثقيف الفرد وتوعيته واطلاعه على حقوقه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومن ثم ساعد في تخفيف حدة صبغة الانقياد والتسليم للسلطة المركزية.

وعموماً، فإن ما يعنينا الإشارة إليه في هذا الخصوص هو أن هناك عدة عوامل تؤثر في طبيعة وتكوين الحركات الاحتجاجية الاجتماعية في المجتمع الليبي، وتشكل تصوراتها وترسم فضائها،

(٢٢) عبد الرحمن بن خلدون. مقدمة ابن خلدون، بيروت: منشورات دار مكتبة الهلال، ١٩٨٢، ص ١٨٥.

(٢٤) المرجع نفسه، ص ١٩٠.

(٢٣) المرجع نفسه، ص ١٩٠.

إلا أن أهم تلك العوامل يتمثل في دور مؤسسة القبيلة، فنجاح أي احتجاج اجتماعي مرهون بالدرجة الأولى على عمليات القبول والتأييد والاستقطاب والقبلي، لتتم بعد ذلك عمليات التغيير وصولاً لتحقيق الأهداف، فالمجتمع القبلي كما وسبق وذكرنا كان وما زال أقوى من السلطة المركزية.

المحور الثالث: عمليات القبول والتأييد للحركات الاحتجاجية والاجتماعية في المجتمع الليبي مرهون باستقطاب القبيلة

قبل التطرق لمناقشة هذا التساؤل، نود التذكير بجذلية العلاقة بين الدولة والقبيلة في المجتمع الليبي، وهنا نود سرد قصة، وهي آلية تعامل السلطة المركزية العام ٢٠١١م مع الاحتجاجات الاجتماعية التي عمت جل المدن والقرى الليبية، بعد عجز السلطة عن معالجة تلك الاحتجاجات من خلال الأجهزة الأمنية، لجأت إلى مؤسسة القبيلة، وهنا نعود لتأكيد مسلمة سبق وأن ذكرناها، وهي أن المجتمع القبلي كان وما زال أقوى من السلطة المركزية، فتم إيفاد (مثلاً): وزير الداخلية عبدالفتاح يونس، ووزير العدل مصطفى عبدالجليل إلى المنطقة الشرقية، ليس كوزير داخلية بالنسبة للأول، ووزير عدل بالنسبة للثاني، إنما كأفراد لأهم قبائل المنطقة الشرقية، والحال أيضاً بالنسبة للمنطقة الغربية، كما تم إيفاد أشخاص إلى الزنتان، ومصراته، والزاوية ليسوا كمسؤولين في أجهزة السلطة، إنما لانتمائهم لتلك القبائل والمناطق، وبالتالي فإنه من المهم جداً معرفة مكانيزما دور مؤسسة القبيلة في فهم طبيعة واتساع الحركات الاحتجاجية في المجتمع الليبي، فضعف السلطة المركزية وليس -مؤسسات الدولة- جعلها تخفق في احتواء الحركات الاحتجاجية العام ٢٠١١م، وهذا يعني ببساطة أنه عند قيام الحركات الاحتجاجية حدث فجوة بين مجال السلطة المركزية -أجهزة الدولة-، والمجال القبلي،

فالمجتمع القبلي كان ولا يزال أقوى من السلطة المركزية فكانت الغلبة لمؤسسة القبيلة على السلطة المركزية - ونجحت الحركات الاحتجاجية في استقطاب القبائل، مما أسهم في النهاية إلى سقوط حكم القذافي، وسقوط أجهزة السلطة المركزية، دون أن ننكر هنا الدور الخارجي من دعم ومساندة في عملية سقوط السلطة المركزية، بعد التأكد من وجود حالات التنسيق بين قوى الاحتجاج والقبائل، وإذا أضفنا إلى كل ما سبق حقيقة أخرى وهي أنه لا يوجد لدى السلطة المركزية - ونقصد هنا بالتحديد رأس السلطة - الحاكم - فاصل بين الدولة، ومن يقود تلك الدولة، أي «النظام السياسي»، فكلاهما واحد، فالرئيس الليبي مثلاً: أعاد مقولة لويس الرابع عشر: «أنا الدولة والدولة أنا»، ولكن بمنطق آخر، وهو التأكيد على كونه يُمثل «رب هذه العائلة»، أي «الدولة والسلطة»، ولعل لجوء السلطة المركزية للقبائل في معالجة الحركات الاحتجاجية بعد فشل الأجهزة الأمنية، يبين بأن العصبية تحتل المرتبة الأعلى لدى رأس الحكم أو السلطة المركزية، وبالتالي عندما استطاعت الاحتجاجات العام ٢٠١١م، إسقاط وتفكيك بنية النظام الحاكم في ليبيا، فإن ذلك كان يعنى بالضرورة انهيار وسقوط الدولة برمتها، لأن كليهما واحد، وهذا الأمر يبين لنا مدى إخفاق النظام السياسي السابق في بناء وترسيخ مؤسسات وأجهزة الدولة بعيداً عن الوعي العصبية، وهذا الأمر ليس بالجديد، فالنظام الملكي السابق هو أيضاً لم يستطع بناء مؤسسات وأجهزة دولة قوية، فكان يتم الالتجاء في كثير من الأحيان إلى مؤسسة القبيلة في نزع فتيل بعض الحركات الاحتجاجية، وهنا ربما نتذكر الاحتجاجات الكبرى العام ١٩٦٤م، وإخفاق مؤسسات الدولة آنذاك في حلها، فتم الالتجاء مباشرة إلى مؤسسة القبيلة.

المحور الرابع: مستقبل الحركات الاحتجاجات والاجتماعية في المجتمع الليبي

بادئ ذي بدء، نحن في حاجة إلى عرض التساؤلات الحقيقية تواجه مستقبل الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في المجتمع الليبي والتي ربما تجعل منها مجرد احتجاجات مطلبية لا ترتقي إلى مشروع إصلاح وطني طموح، فما مستقبل الحركات الاحتجاجات الاجتماعية في المجتمع الليبي؟ وماذا نريد من الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في المجتمع الليبي؟

إن السؤال المعروض يحتاج منا إلى وقفة للتدبر لضمان حركات احتجاجية واجتماعية أكثر فعالية وتأثيراً في المجتمع الليبي، فهناك حاجة إلى ضرورة انتقال حركات الاحتجاجات من الأطر الضيقة، والقبلية، والمناطقية نحو حركات اجتماعية تمتلك مشروعاً إصلاحياً سياسياً وديمقراطياً شاملاً في المجتمع، فالحركات الاحتجاجية التي تكاد تكون ظاهرة يومية في مرحلة ما بعد ٢٠١٤م، تعبر في جوهرها عن وجود وعي مجتمعي يحاول تجاوز أزمة ضعف السلطة المركزية، كما يُعبر في الوقت نفسه عن هشاشة السلطة المركزية، وغياب أجهزة الدولة؛ وهذا الوعي المجتمعي هو رأس المال الذي كان متوفراً أبان الحراك المجتمعي ٢٠١١م، وهو الذي أسهم في سقوط السلطة المركزية، إذ كان

ذلك الوعي متحداً في قالب واحد، فكان لذلك تأثير ديناميكي في السعي نحو «سقوط السلطة المركزية»، وخلال مرحلة ما بعد ٢٠١٤م لاحظنا حصول تشتت وضياح ذلك الوعي المجتمعي، مما أدى إلى انهيار وتقهقر الحراك المجتمعي نتيجة لحصول صراعات على السلطة فيما بعد، مما أدى إلى تبديد رأس المال -الوعي المجتمعي-، وبالتالي فإن الوعي المجتمعي -رأس المال- كان بحاجة إلى إعادة الالتفاف -حول أفكار- تتضمن مشروعاً وطنياً إصلاحياً شاملاً، لتخطي حالات الانقسام في الحياة السياسية التي فرضتها حالة الصراع الأهلي على السلطة منذ ٢٠١٤م، كما تبرز أيضاً الحاجة إلى ضرورة القيام بالبحث عن آليات وأساليب جديدة، تساعد على عمليات الحشد والتأييد المجتمعي، وبشكل خاص في المناطق والقرى خارج المدن الكبرى، كما أن حالات التملل والاستياء المجتمعي نتيجة لضعف السلطة المركزية الحالية وانقسامها ربما تسنح لإعادة الالتفاف حول -أفكار- تعمل على تكوين مشروع وطني إصلاحي، يُعاد فيه صياغة عقد اجتماعي جديد، مرتكزاته الأساسية إعادة تقويم العلاقة بين مفهومي القبيلة، والدولة، بغية تجاوز المرحلة الصعبة من تاريخ المجتمع الليبي.

المراجع

١. ابن خلدون، عبد الرحمن، مقدمة ابن خلدون، بيروت: منشورات دار مكتبة الهلال، ١٩٨٣م.
٢. أبوصوة، محمود، مدخل لتاريخ ليبيا العام - جدلية المجال والهوية، طرابلس- ليبيا، دار الرواد، ٢٠١٢م.
٣. إيمان شومان، علم الاجتماع السياسي: دراسة في الحركات الاجتماعية والسياسية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦م.
٤. حميدة، علي عبداللطيف، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ١٩٩٨م.
٥. الشويكي، عمرو وآخرون. الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، (مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن)، طبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤م.
٦. فرويد، جوليان، سوسيولوجيا ماكس فيبر، ترجمة جورج أبي صالح، بيروت: مركز الإنماء القومي.
٧. كرفاع، المختار الطاهر، الحركة العمالية في ليبيا، ١٩٤٣-١٩٦٩م، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة الدراسات المعاصرة (٥) ليبيا، ط ١، ٢٠٠٠م.
٨. مرجين، حسين سالم، ليبيا من الدكتاتورية إلى الحرية، شركة النيل للإعلان، طرابلس، ليبيا، ٢٠١٢م.
٩. مرجين، حسين سالم، آفاق سوسيولوجية على متن الحراك المجتمعي العربي، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد ٩، العدد ٢، ٢٠١٦م.
١٠. ياكوب، محمود، السياسات الاحتجاجية لدى حركات الأوطر في المغرب، حركة الأساتذة المتدربين نموذجاً، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثالث للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية منعقد في بيروت خلال الفترة من ١٠-١٢ مارس ٢٠١٧م.